

او نحوها وهو حتى ان بعض علماء فقهنا كل من غلبه في حق
 و ليس حتى من امور الدنيا وهو من ثبات الشقاق وان ارجح
 من امور الاخرة لذلك عندنا يوسف خلافا لمحمد وقيل
 الخلاف فيما اذا وصى بامور الدنيا ما بامور الاخرة فلا يكون
 من ثبات الشقاق وقيل لا خلاف بينهما في جواب اليمين فما اذا
 اوصى بامور الدنيا وجواب صحيح فيما اذا اوصى بامور الاخرة
 ومن الاثبات ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير وعين
 سجدة ان يقع بها نكاحا يوعا وليك فيه وصية وانما يكون
 بعقل وبقا كل بعد القضاء الحرب اما القضاء بالعلم في حق
 بشي مما يتقدم ثم حكم الشريعة كذا ان لا يتقبل بل يفرق
 بغيره وبينه بالحق فكل فيهما الحاصل من جنس الكفر كالنكاح
 والختن واللطف والطلاق وكذا السر والبيع فانه لا مانع عليه
 ناقضا عن الكفر الترتيبا وعليه بان لا يمكن فيه ازار
 والشاخص وان كان ازيد منه ذلك ينقص منه ويصل الى
 الشبهة عندنا خلافا لما مالك والشافعي والدلائل في الشرح
مسائل متفرقة في الجناب لا تأسى بالاذان الى الاعلام
 بان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حتمه كما في الهمدانية وان
 ماتت المسلمة اقرب كما قرئ في آية من الكفار بغير غسل
 الثوب النجس وبلغه في خرقته وخرقة الحرة بلمعة فها من
 غير مرتان التمسحة في ذلك وان دفعه الابل وبيعه جاز وان
 كان له في الكفار لا يتقبل ان يتولى امره بل يتولى
 بيته وبيتهم وبيع جنازة تصح بعد ان يشاء بعد اكلها اذا

لم يكن

لم يكن كونه كونه الملائكة والاعمال والكل ما يوجب حرة كاللذات
 من غير غسل ولا كفارة ولا دفعه الى الابل اذ هو الذي انقل
 اليه ومن مات وليس له وار او امره بجنب كفته عليه وجب
 كفته على الناس بغيره الكفاية بجنب في بيت المال فان لم
 يكون او منع ظلمنا شاولا من الناس فان فضل ما سلكوا حتى
 حرق في الكفر آخره لم يجر في صاحبه بعينه وان لم يرد
 اليه وان لم يجر حيث اخر تصدق في بيتي الميت وهو
 طر من كفرة يتابع جميع المال فانه كان قد قسم ما له فعلى
 الورثة الا على التوراة كذا الرجل ميتا ثم وجد الكفر في يد
 رجل او غير مثل الميت سبحانه كذا في الراه الميت لا
 يمكنه خراج من الميت بشي بعدهما اذ ربح في كفته لا يفسد منه
 بشي عنه نا ويحوز ان فضل المرأة زوجها بالاجتماع ما اذا
 في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجته عندنا خلافا للشافعية
 ولا في غسل الوالد انقضت عدتها بالولاية خلافا
 لما مالك والشافعي وكذا الوالدة من قبل موته او
 ارتدت قبله وبعده او قبلت ابنته او اباه او وطفقت
 شبهة والمطلقة الرجعية تغسل خلافا للشافعية واتم الولد
 لا تغسل سبدها وان كانت في العدة هو الصحيح وفي رواية
 عن ابي حنيفة تغسل وهو قول زفر واجد ومالك ولو غسل
 الميت وكفنه ونسجوا عضوا لم يصبه الماء ينقض الكفن
 ويغسل العضو ويعدا القصد ان كانا عليه وكذا الوطيل
 بذلك بعد وضعه في القبر في الابل والسرير ولو اهل